الشباب الجامعي من البحث عن الوظيفة الحكومية إلى إنشاء المؤسسات الصغيرة والاستثمار من خلال النشاط المقاولاتي.

University youth, from searching for a government job to setting up small enterprises and investing through contracting activity.

كرايس الجيلالي[1]، مكناس مخطارية[2]، بعيش مريم[3]

[1] جامعة وهران 02، الجزائر، kerais2014@hotmail.fr

[2] جامعة معسكر، الجزائر، mokhtaria.meknes@live.fr

[3]جامعة الجزائر3، الجزائر، meriam.baiche@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2020/02/26 تاريخ القبول: 2020/08/08 تاريخ النشر: 2020/09/15

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية الى تسليط الضوء، حول الشباب الجامعي، الذي اصبح يفكر في انشاء مؤسسات استثمارية، بعيدا عن البحث عن وظيفة، حيث ان العمل في القطاع العام او الخاص، وبنظام المرتب، لم يعد مغريا، لحملة الشهادات خاصة في التخصصات المتعلقة بالبلعوم التجارية والتسويق، اذ نجد ان قطاع واسع من خرجي هذه التخصصات العلمية، قد اقبل على انشاء مؤسسة صغيرة، او مشروع استثماري، حيث تكون فرص الربح وخلق الثورة، اكثر منها في الوظيفة العمومية، وهذا راجع الى التغيرات التي يشهدها المجتمع، وتحول المقاولايتة الى تخص علمي يدرسه الطلبة في الجامعة، مما فتح امامهم ابواب جديدة في الاستثمار وتطوير قدراتهم، واكتشاف ذاتهم في عالم المال والاعمال، اضافة الى محدودية الدخل في الوظيفة العامة او الخاصة، وهذا مؤشر على تغير عقلية الشاب الجزائري، وانتقاله من البحث عن الدخل الجاهز والمحدود، وتحوله نحو ثقافة الاستثمار وخلق الثورة، هذه الفكرة التي سنعمل على توضيحها من خلال هذه الدراسة العلمية.

الكلمات المفتاحية:المقاولاتية، العامل محدود الطموح، المستثمر واسع الأفق، الاستثمار، المؤسسة المصغرة، التنمية المحلية.

Abstract: This researchpaperaims to shed light on universityyouth, Whoisthinking about setting up investment institutions, apartfromlooking for a job, As working in the public or privatesector, and the salary system, is no longer tempting to holddegrees, especially in disciplines related to commercial science and marketing, As wefindthat a wide range of graduates of thesescientific disciplines have approached the establishment of a small institution or investmentproject, where the opportunities for profit and the creation of the wealth are more than in the public service, thisis due to the changes in society,andturningentrepreneurshipinto a scientific discipline taught by studentsat the university, which opens new doors for them to invest and developtheircapabilities, and discoverthemselves in the world of finance and business, In addition to the limitedincome in the public or privatejob,Thisis an indication of the changingmentality of the young Algerian man, his move fromsearching for ready and limitedincome, and transforminghimtowards a culture of investment and the wealthcreation,Thisideathatwewillwork to clarifythroughthisscientificstudy.

Keywords: The entrepreneurship Worker not ambitious I visitorbroad-mindedTheinvestment Mini enterpriseLocaldevelopment

المؤلف المرسل: كرايس الجيلالي

مقدمة:

الراتب لم يعد مغريا للشباب، والحصول على وظيفة في القطاع العام لم تعد هاجسا، ربما هذا ما يمكن التصريح به، بعد هذه الدراسة، حيث أفل العامل محدود الطموح، ونحن في طور التأسيس للمقاول الباحث عن الثروة والمغامر والذي فهم الوضع الاقتصادي، واصبح يطمح الى تغيير مكانته الاجتماعية والاقتصادية، خاصة حاملي الشهادات من الجامعيين، حيث اصبح التفكير في الانتقال الى عالم الاستثمار وخلق الثروة، بسبب تراجع التوظيف، وتبني سياسة التقشف، وكذلك خلق الدولة لعدة مؤسسات تهدف الى تمويل صغار المقاولين والمستثمرين، في اشارة واضحة الى التفكير الجدي من طرف السلطة الحاكمة في ضرورة تغيير عقلية وذهنية المواطن، فنموذج الدولة الكفيلة او الراعية لم يعد بإمكانه الاستمرار، اذ لا بد من خلق اليات اخرى لامتصاص خرجي الجامعات، والتخفيف نوعا ما من الاعباء الاقتصادية الملقاة على عاتق الدولة، حيث اصبحت المقاولاتية او الاستثمار الاحترافي، هو السبيل الوحيد، لتشجيع الشباب على دخول عالم الشغل، لكن كأرباب عمل وليس كباحثين عن وظيفة، حيث اصبحت هذه الاخيرة تدرس في الجامعات كتخصص علمي، وفي نفس الوقت هناك عدة حوافز تقدمها الدولة من اجل التوجه نحو الاستثمار، وهذا ما دفع بنا الى طرح السؤال التالي: **ما مدى اقتناع الشباب الجامعي بمناخ الاستثمار في الجزائر؟ وهل تم تجاوز ثقافة الراتب إلى ثقافة خلق الثورة؟**

الفرضيات: تعتبر الفرضية جوابا مؤقت، يميل إليه الباحث عن طريق جملة من القراءات يقوم بها وأيضا ما يجمعه من معطيات أولية عن الموضوع، ولذلك سنعتمد على الفرضيتين التاليتين:

– هناك عدم تكافؤ بين خرجي الجامعات وفرص العمل التي يوفرها سوق العمل.

– اكتشاف حاملي الشهادات الجامعية للمواقولاتية، ساهم في الانتقال من البحث عن وظيفة الى الاستثمار.

– المؤسسة الصغيرة ساهمة في تعزيز روح الاستثمار لدى الشباب الجماعي وغيرت نظرته للعمل وللثورة.

1– تحديد المفاهيم:

لقد أصبحت المقاولة إحدى أهم ركائز اقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية، وتعد الجزائر من بين أهم هذه الدول التي أدركت أهمية المقاولة في النسيج الاقتصادي والاجتماعي، خصوصا بعد تحولها لاقتصاد السوق الذي يشجع على الاستثمار والمبادرة الفردية.

فالرغم من هذه الأهمية التي تحظى بها المقاولة لا يوجد تعريف محدد لها واضح وشامل يتفق عليه جميع الباحثين كونها ظاهرة معقدة، مما أدى إلى اختلاف التعاريف من باحث إلى أخر.

1–1: المقاولة بالمفهوم الاجتماعي:

هي وحدة اجتماعية هادفة، تتكون من عناصر بشرية ومادية ومعنوية، تحيا وتموت كسائر الكائنات الأخرى، تمارس النشاط الاجتماعي وتنتج سلع وخدمات في محيط محدد.

فالمقاول هو ذلك الشخص، الذي يشتري السلع بسعر معلوم ويبيعها في المستقبل بسعر لا يعرفه مسبقا يتحمل المخاطر في رأس ماله، أي أنه مغامر منتهز للفرص، من أجل تحقيق الربح، وعرفه على أنه الشخص المعرض للخطر، بحيث التزامه مع غيره جدي وأفعاله ليست مبنية على اليقين و أول من جاء بهذا المفهوم.

وقد ذهب المشرع الجزائري إلى أن كلمة مقاولة ترجمة **Entreprise**،وقد اتبع نفس المصطلح الذي اتبعه المشرع المصري فنصت المادة 594 من القانون المادي الجزائري والتي تقابلها المادة646من التقنين المدني المصري على أنها،عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين بأن يضع شيئا أو أن يؤدي عملا مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر"(نادية فضيل،2011، ص12).

1-2: الاستثمار:

هو توظيف موارد مالية ومادية وبشرية، من أجل إنشاء كيان اقتصادي أو خلق فكرة مشروع يخدم الفرد والمجتمع ككل وهو أفضل من الوظيفة، فهو يشجع على الإبداع والابتكار في المنتجات والخدمات والتخلص من تبعية الدولة فهو الاستغلال الأمثل للموارد بغية تحقيق الأرباح.

1-3: المؤسسة الصغيرة:

هي عبارة عن تحويل فكرة جديدة إلى مشروع مجسد في أرض الواقع بهدف خدمة المصلحة الخاصة والعامة وهي الخطوة الأولى نحو الاستثمار الأمثل.

1-4: العامل المحدود الطموح:

هو الذي يسعى إلى تأمين وظيفة تساعده على العيش وتجاوز العوائق، قد يكون شخص بسيط أو شخص مثقف خريج الجامعة أي هو مرتبط بفكرة الوظيفة العمومية.

1-5: المستثمر واسع الأفق:

لا يشبع رغبته بالراتب الشهري، وإنما يسعى إلى خلق ثروة عن طريق مشاريع استثمارية، تخدم مصلحة الشعب وتتفق مع نظام الدولة وقد تكون هذه الأخير شريكة لرفع من مستوى الاقتصاد.

1-6: التنمية المحلية:

هي اكتساب واستيعاب المجتمعات النامية لمتغيرات مع التركيز على توظيف القدرات الذهنية والمادية المحلية من أجل تنفيذ مشروع استثماري.

2: المدخل النظري: سنعتمد في هذه الورقة البحثية، على المقاربة العملياتية، والتي حاولت تلخيص كل المداخل السابقة، ودمجها في تفسير السلوك المقاولاتي، وقد اهتمت أيضا بما ينجزه المقاول، وليس بشخصيته، فهناك من يمتلك المميزات لكنه غير قادر على تجسيدها، حيث اهتمت هذه المقاربة بالمسار المقاولاتي الذي يتضمن جميع الوظائف والنشاطات والأفعال المتضمنة لإدراك الفرص وإنشاء المؤسسة التي تلحق به - (بدراوي سفيان، 2015/2014، ص32).

حيث سنركز على فكرة فانكترامن (Venkatarman) الذي يركز على ظهور نشاطات اقتصادية جديدة، كمحفز للمقاول، فالعوامل البيئية والشخصية والاجتماعية عندما تتفاعل ديناميكيا تؤدي إلى تفعيل المسار المقاولاتي بظهور نشاط ابتكاري من عدمه، فالوضعية الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها الشاب الجزائري، وتراجع التوظيف وبروز متغيرات جديدة أدلى به إلى محاولة ابتكار نشاط اقتصادي جديد، بعيدا عن ثقافة العمل والراتب.

3- المنهج المتبع: سنعتمد على المنهج التحليل، كونه يتلاءم مع البحوث الكيفية، خاصة أننا اعتمدنا تقنية المقابلة، من اجل فهم الخلفيات الرمزية والثقافية التي حملها الشاب الجامعي حول السلوك المقاولاتي.

4- التقنية:

لقد اعتمدنا على تقنية المقابلة مفتوحة، كونها تتماشى مع البحوث النوعية، حيث أننا حاولنا التعمق في الموضوع عن طرق توجه أسئلة للمبحثين وتسجيل تصريحاتهم، ثم تحليلها.

5- العينة: لقد اعتمدنا على العينة غير الاحتمالية، كونها تتماشى مع البحوث الكيفية، حيث اخترنا المبحثين بطريقة قصدية، اي طلبة السنة ثانية ماستر، في معهد العلوم الاقتصادية المركز الجامعي تيسمسيلت، كل التخصصات الموجودة، حيث أجرينا جملة من المقبلات

مع 21 مبحوث، ذكورا وإناثا، كما ان حجم العينة تمثيلي كون عدد طلبة الماستر سنة ثانية في كل التخصصات حوالي 80 طالب، للموسم الجامعي 2017/ 2018

6- المقاولاتية في الجزائر وفكرة التوجه نحو الانفتاح: هذا التخصص جديد وهو يعجبني كونه يرشدك إلى كيفية التحرر من الفقر ومن فكرة البحث عن وظيفة"".(مقابلة، رقم 21 يوم23.4.2017على ساعة10:30). هو تصريح أحد المبحثين، لكنه في نفس الوقت دليل على ظهور عقلية جديدة، لدى الشباب الجزائري، عقلية ساعدت الظروف الاجتماعية والاقتصادية على التأسيس لها، خاصة وان الجزائر منذ 1989 وهي تسير نحو اقتصاد السوق، وتبشر بالانفتاح والتحرر، لكن لن يتحقق هذا المشروع، إلا بوجود نخب قادرة على فهم المعادلة، أي التحرر من الوظيفة والتفكير في الاستثمار، وهنا تلعب الإدارة وأجهزة الحكم المحلية دورا كبيرا في توجيه المناخ العام للاستثمار.حيث يرى ماكس فيبر ان كسب المال ضمن الحدود المشروعة هو في النظام الاقتصادي الحديث نتيجة المثابرة والكفاءة المهنية والتعبير عنهما (ماكس فيبر، بدون سنة: ص 29) اي ان جزائر ما بعد التعددية هي جزائر خلق الثورة والتشجيع على ذلك، عكس مكان سائدا في مرحلة الحزب الواحد، والخيار الاشتراكي، حيث كانت الدولة الكفيلة، هي التي تنتج الثورة وتوزعها على الافراد، غير ان التوجه هحو اقتصاد السوق، طلب من الافراد انتاج الثورة ودفع الضرائب للدولة، ان هذه العقلية ساعدت الشباب اليوم، بعد عودة الاستقرار الامني، الى التفكير بجدية في خلق مشاريعهم الخاصة، والاستفادة من اعنات الدولة، حيث صرح احد المبحثين: ما نضيعش حياتي وانا نحوس على الخدمة، ندير سلفية ونخرج مليار ونولي انا نخدم في الناس (مقابلة رقم 12، يوم 2018/04/15: الساعة 16:05) ان هذا النموذج من التفكير يشير الى تغير نوعما في عقلية الفرد من الاتكالية الى المبادرة، وهنا تبرز اهمية الادارة، في طبيعة المشاريع وكيفية مراقبتها ومرافقتها ولذلك فقبل أن نتحدث عن المقاولاتية، يجب تسليط الضوء على مفهوم مهم، وهو **الإدارة:** فهي علم وخبرة وهي قدرة وصلاحية واستعداد طبيعي لدى بعض البشر دون غيرهم فمن يدير عملا يدرك لهذا من أول يوم، والأفراد الذين يعملون تحت قيادته. وهذا يحيلنا إلى مفهوم الإدارة التي سنجدها بالنص الإنجليزي:" Management is to mange ,ordirect,orgettingthingsdone, through peopleand withinavailableresources"(أحمد المصري،1995، ص20) ، ومعنى ذلك أن الإدارة هي التحكم أو التوجيه أو جعل الأشياء تتحقق من خلال الناس وبالموارد المتاحة. وهي الفكرة الرئيسية التي تسعى المقاولايتة إلى ترسيخها في نفسية المستثمر الشاب، لكن الوضع الاقتصادي العام وترسخ تلك الثقافة الإتكالية لدى المواطن بصفة عامة، جعل حتى النخبة المثقفة من خريجي الجامعات لا تحمل صورة ايجابية عن الاستثمار وتعتبره مغامرة حيث صرح احد المبحثين: النظام الاقتصادي في الجزائر مختلط وغير مفهوم فمن جهة نسير نحو اقتصاد السوق ومن جهة أخرى لا نزال نشتغل بعقلية اشتراكية. مبحوث رقم (مقابلة رقم.14: يوم 2017/03/26، على الساعة 14:30). ان هذا الحذر يعود الى عدم القدرة على الانتقال الفعلي نحو اقتصاد السوق، وضرب السلم الاجتماعي، حيث يمكن القول ان الرأسمالية الجزائرية تحكمها خلفية اشتراكية ونوع من التسلط السياسي، الذي يريد خلق الثورة، لكن لا يريد تغيير مكنزمات انتاج السلطة السياسية، حيث يرى كل من علي الكنز وناصر جابي، ان الحاكم نفسه اعاد النظر في التحلفات حيث سمح ببروز فئات اجتماعية فاعلة جديدة (عمال المصانع المسيرين طلبة وعمال الارض)(علي الكنز واخرون،1998، ص35) ، وهنا تجد الاشارة الى ان النظام السياسي في الجزائر اعادة انتاج نفسه مع نبرة منفتحة اقتصاديا، وباحثة عن فئات جديدة مستفيدة من الريع، لكن في شكل الاستثمار الممول من طرف الخزينة العمومية لا اكثر ولا اقل.

إن المقاولة في الجزائر هي وليدة الإصلاحات التي اتخذت من قبل السلطات العمومية منذ حوالي24 سنة بداية من 1988م بعد تغيرات على المستوى الداخلي والخارجي، والتي دفعت بالجزائر إلى التوجه نحو تنظيم جديد، أساسه هو تشجيع وتنمية روح المقاولة لدى

الشباب، فبعدما كانت الدولة هي المقاول الوحيد لمدة قاربت 30 سنة، فقد تم تحرير النشاط الاقتصادي والمبادرات الخاصة تدريجيا، لكن رغم مرور ثلاثين سنة لايزال القطاع الخاص ومناخ الاستثمار رهين تلك الثقافة الريعية التي تشكلت عبر سنين طويلة من نموذج الدولة الكفيلة، كون المقاول الذي ظهر في الجزائر بعد 1988 تصادف ظهوره مع بيئة غير مستقرة ومتناقضة في معظمها(بدراوي سفيان، 2015/2014، ص50)، حيث انه ورغم الحديث عن الاستثمار وتحرير الاقتصاد لا تزال الدولة تتدخل في ابسط جزئيات الحياة الاقتصادية، وهي ثقافة تنظر بعين القلق والشك والحذر من كل ما هو مبادرة فردية، أو حتى فكرة العمل في القطاع الخاص، أو الاتجاه نحو الاستثمار، إن هذه العقلية بحاجة إلى سنوات حتى تتغير، فالمقاول الجزائر والذي لم يدخل عالم الاحترافية بعد، لا زال ذلك المقترض الذي يبدد امواله ثم يطلب من الدولة مسحها وتسديدها نيابة عنه، هي فكرة يحملها الشبا الجامعي الجزائري، الباحث عن فرصة للعمل، لكنه في نفس الوقت غير مستعد للعمل، بل الاستفادة من القروض وتوجهها نحو مشاريع اخرى، يقول احد المبحثين " راني باغي نخرج قرض باش نفتح مخبزة، لكن لا اعتقد انها ستنجح، وممكن ان اشتري سيارة واتزوج، لاخاطر حقي نتاع البترول" (مقابلة رقم 14: يوم 2017/03/26، على الساعة 14:30)

لكن أمام الأزمة الاجتماعية والاقتصادية التي عاشتها الجزائر تبنت الدولة إصلاحات عديدة هدفها تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بالدرجة الأولى، ومن بين ما اتخذ من إجراءات هو خلق آليات وأجهزة جديدة للتشغيل وأخرى لخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة استجابة للضرورة الاجتماعية لمباشرة التكيف مع اقتصاد السوق كضرورة اقتصادية أخرى، وهذا ما أكده المبحثين أن الجزائر هي دولة رأسمالية وهذا التوجه يخدم الشعب الجزائري إلا الطبقة الفقيرة، ورغم التحولات والإصلاحات إلا أن الوضع لا يشجع على الاستثمار، فهناك سوء التسيير وعدة عراقيل كثيرة حيث أكد المبحوث رقم(1)" أن الجزائر دولة رأسمالية لكن بصفة ضعيفة نظرا لكونها لا زالت تعتمد على مؤسسات عمومية فلا زالت أغلب القطاعات تحت السلطة العامة الدولة" (مقابلة رقم 01، يوم 2018/03/20: على الساعة 10:15) وهذا الوضع المتدهور لا يعتبر عامل محفز ومشجع للاستثمار، ولتحسين المستوى المعيشي وامتصاص البطالة، فقط مؤخرا هناك اهتمام بالقطاع المحلي والسياحي"كما يصرح المبحوث رقم (3)"في الوقت الراهن الوضع الاقتصادي هو الوقت المناسب للنهوض بالاقتصاد من خلال الاستثمار وتشجيع المستثمرين وبذل مجهودات في هذا القطاع وهذا ما تحتاجه البلاد اليوم" (مقابلة رقم 03، يوم 2018/03/20: على الساعة 12:35) وهنا يمكن العودة الى بيئة النظام الاقتصادي الجزائري الذي يعاني من نقائص واختلالات هيكلية ترتبط بعدم تنوع الصادرات والاجراءات الحمائية للتجارة الخارجية وغياب نسبة صرف حقيقة وعدم قابلية تحويل الدينار... (اسماعيل قيرة واخرون، بدون سنة: ص 217) وهنا يمكن القول ان الجزائر ورغم مرور ثلاثة عقود من الانفتاح، والتعويل على المقاول المحترف او الريادي، وتحويل الاستثمار الى عصب الاقتصاد الوطني، لا يزال الاستثمار ضعيف سواء محليا او حتى اقبال المستثمرين الاجانب، وذلك بسبب عدم وجود استراتيجية واضحة للانتقال، وتجسيد فكرة المقاولاتية، التي بقيت رهينة الكاتبات النظرية فقط، ولم تنتقل بصورة جدية الى الواقع، غير ان العجز المسجل في التوظيف، وتحول القروض الى طوق النجاة الذي يبحث عنه الشباب الجامعي او حتى بدون مستوى، الى خيار استراتيجي، لدى الفئات المهمشة، والتي اصبحت في اتساع، وتزايد نسبة الفقر، منذ الانفتاح ورفع الدعم عن المواد الاساسية(إسماعيل قيرة واخرون، بدون سنة، ص229).

وهنا يمكن القول ان فكرة المقاولاتية، ظهرت منذ سنوات التسعينيات، لكن لحد الان لم تخرج عن اطارها التقليدي، حيث لا يزال المقاول في الجزائر، هو صاحب الاموال الذي يشتغل في قطاع البناء والتعمير.

7- **الشباب الجامعي وتصوره للمؤسسة الصغيرة (ثنائية الاستثمار والحصول على مساعدة):** يقول بيير بورديو: " الفرد في المغرب العربي يولد وهو مكبل بالشروط البنائية المختلفة، وهو ينطلق من هذا الفهم الى هدفه النهائي، وهو تأسيس مخطط لممارسة التوليدية والانعكاسية للتغلب على صور اللامساوات التي تفرضها النخب السياسية(بدوي احمد موسى، 2009، ص13). فالمؤسسة

المصغرة والمشروع الخاص، هو تعبير عن التحرر اكثر منها اهتمام بالاستثمار وتنويع مداخيل الدولة، هكذا يفهم الشاب الجزائري فكرة المقاولاتية، اي كيفية الاستفادة من الريع اولا ثم التفكير في الاستثمار من عدمه. فليس هناك سيرورة تاريخية عرفها المقاول الجزائر، بل هو مقاول يمكن القول انه ظهر فجأة وبدون سابق انذار، عكس المجتمعات الغربية حيث ان هناك تطورات ادت الى بروز المقاول وتحوله الى عصب الحياة. فمنذ الاستقلال والدولة في الجزائر هي المقاول الوحيد، وبعد الانفتاح وفي ظرف قياسي ظهرت الاف المؤسسات الاستثمارية، والتي بلغت سنة 2011 حولي 659309 مؤسسة استثمارية(الجودي محمد علي، 2015/2014، ص93).

فمنذ "قيام المجتمعات الحديثة في العالم، ظهرت في مجتمع متاجر وحرف ومزارع تبيع السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع، وكل هذه الأعمال صغيرة الحجم وأسرية الطابع، تقيمها الأسرة كمصدرها الرئيسي للدخل، تنتج ما تحتاجه من سلعة أو خدمة وتبيع الفائض للآخرين، حيث كانت هذه الأعمال الصغيرة تخدم عدد محدد من سكان القرية أو المدينة،"(كرفوف،و2015-2016:25)، فرغم أهميتها عند الأسرة ونظرتهم إليها على أنها الحل الوحيد لتطوير مستواهم المعيشي، كانت تنظر إليها أيضا على أنها أعمال في طريق النمو أو الفشل، إلا أنها كانت تجهل طرق التسيير وقواعده، لأنها لم تتلقى تعليم في مجال الإدارة أو التجارة وغيرها من العلوم، التي تساعد في تسيير أعمال المؤسسة الخاصة بهم، هذا مما أدى إلى اهتمام علماء الإدارة الأوائل بتطوير الأنظمة، كأنظمة العمل والتمويل والحسابات والعاملين...الخ، كما بدأت هذه الأعمال بالاستعانة بهؤلاء العلماء كمدراء أو مستشارين تدفع لهم أجور عالية لإيجاد الحلول للمشكلات التي تواجهها، "فمثلا إذا واجهت شركة صناعية مشكل تدريب عمالها على مهارات تحتاجها تقوم بالاستعانة بمختص في الإدارة تدفع له مبلغا كبيرا لتنفيذ دورة التدريب التي تحتاجها"(حسين عبد الفتاح،1988، ص13)، لذلك أصبح موضوع المقاولة رهان في المرحلة الحالية بفضل التغيرات الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري، مع مطلع التسعينات من القرن الماضي تحول النظام الاقتصادي التحرر وإلى بروز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة تلك التابعة للقطاع الخاص فعلى غرار الكثير من الدول العالم قدرت الجزائر أهمية المقاولاتية في هذا النوع من المؤسسات، إلا انه المقاولة الجزائرية بصفتها تنظيم في اسساها، عكست الخصائص الثقافية للمجتمع الجزائري وهذا ما ذهب اليه الاستاذ محمد بشير حيث يرى ان كل تنظيم مطبوع بالخصائص السوسيوثقافية لمجتمعهم (حمد بشير، 2017، ص60)، فالمقاول الجزائري او المؤسسة الخاصة الجزائرية، تقوم على العلاقات التقليدية اكثر منها علاقات اصطناعية يفرضها السوق، وهذا ما لاحظه الشباب المهتم بالمقاولة، حيث اجمعوا على وجود الكثير من المحبات في الحصول على القروض، وايضا عدم جدية هؤلاء الشباب في خلق المشاريع، بقدر ما هم يبحثون عن الثراء والحصول على مبالغ مالية دون التفكير في استثمارها او ارجعها رغم ان الدولة بوضع استراتيجية مبنية على الشباب الراغبين في ممارسة المقاولاتية خاصة بعد الامتيازات المالية.

كما تزايد اهتمام الباحثين بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في عصرنا الحالي، وهذا نظرا لدورها الفعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال إمكانية توفيرها لمناصب شغل، الأمر الذي أكده تقريرocde: "إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا مهما في ترقية نمو اقتصادي قادر على خلق مناصب شغل، من خلال مساهمتها في رأس المال الاجتماعي، والثقافي والبيئي للأمم"(كرفوف سيد علي،2015-2016، ص7)، فالجزائر باعتبارها من الاقتصاديات النامية فقد تبنت هذا القطاع في العشرية الأخيرة من خلال الاعتناء به وتفضيله عن باقي القطاعات الأخرى، ويظهر ذلك جليا من خلال إدخال فئات المجتمع في عالم المقاولاتية ودعمها له، جراء خلق آلية تشغيل جديدة لم تكن في السابق تدعم وتشجع الشباب على الغوص والاندماج في هذا القطاع الخاص، لأن المقاول هو الركيزة الأساسية والفاعل الرئيسي في فشلها أو نجاحها، حيث يرتبط هذا الأخير بمدى توافر الموارد والإمكانيات المادية أو ندرتها فقط بقدر ما تتمثل في مدى وجود عوامل غير ملموسة للنجاح، خاصة البيئة المحيطة بالمقاول، وكذلك المهرات الفردية التي يمتلك كل شخص، حيث ان هناك شباب لديهم نفس التحصيل العلمي واستفادوا من نفس القروض، غير ان البعض نجح وخلق مشروعها الخاص، والاخر فشل

فشلا ذريعا، وهنا يجب التأكيد على ان المقاول المحترف ليس صفة نكتسبها بمجرد الاستثمار، بل بمدى جدية ونجاح هذا الاستثمار وإنما بما يتحلى به المقاول من سلوكيات وما يملكه من قدرات وكفاءات تدفعه وتحفزه لإنشاء مؤسسته الخاصة به والعمل على تحقيق اهدافه المسطرة وتطوير المؤسسة، فالمقاول المحترف هو المقاول الطموح، هي خاصية سجلنها بشكل متفاوت لدى المبحثين، فمن بين 21 مبحوث ثلاثة فقط كانت لديهم افكار خلاقة وتصور تطويري لمشاريعهم الاستثمارية.

وذلك تبنت الدولة استراتيجية جديدة لتسهيل إنشاء المؤسسات الاستثمارية مثل وكالات التشغيلANSEJ ،صناديق الدعم، صندوق الضمان والقروض، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الصناعات التقليدية لتوفير فرص العمل(حسين عبد الفتاح،1988، ص20)، وخلق قيمة مضافة، فبعد أن كانت كل السياسات والخطط التنموية التي احتوتها مختلف السياسات الاقتصادية لتدعيم المؤسسات الكبرى ولكن تغير الأمر الآن لتعيش مرحلة انتقالية قاعدتها الأولى تحقيق تنمية بشرية وتكوين الشباب ذوي شهادات وخلق نوع من التوعية عن طريق أيام تكوينية وملتقيات لأن المبحثين صرحوا "لا توجد لديهم فكرة حول التسهيلات المتعلقة بإنشاء المؤسسات الاستثمارية، وهذا دليل على عدم وجود عملية اتصال سليمة بين وكلات التشغيل ومؤسسات القروض، والشباب الجامعي، الذي لا يزال يعتقد ان الاستلاء على القرض هو افضل مشروع يمكن الوصول إليه، ولذلك يبقى القرض بكل انواع مجرد مساعدة لدى الكثير من الشباب، الراغب من جهة في التخلص من هاجس الوظيفة، وفي نفس الوقت المثقل بواقعه الاجتماعي والثقافي.

8- حاملي الشهادات من البطالة إلى اقتصاد السوق: حسب فايولالمقاولاتية هي حالة خاصة يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية(صندرةالسايبي، 2015/2014، ص6)، اي الاستثمار في راس المال النقدي وراس المال الاجتماعي، حيث لا تطوير دون وجدو انسان واعي بما يقوم به، ومدرك للخيرات التي امامه، فالشاب الجامعي في تيسمسيلت ومن خلال واقع سوق الشغل لم يعد يعول كثيرا على القطاع العام، او الوظيفة، لكنه ايضا يعيش نوع من التيه في عملية الاستثمار، تحتاج الى مرافقة وتوجيه من طرف مختصين، وهذا ما يبدو غائبا عن سوق الاستثمار في تيسمسيلت وربما في الجزائر ككل، حيث أجمع الباحثون في مجال المقاولة على أن هذه الأخيرة ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد، فبعدما كان يعتمد في دراستها على المجال العلمي أصبح الآن يتجه إلى مجال أخر أكثر اهتماما بخصائص المقاول الفاعل، والتي ترتبط أكثر بنفسيته المقاول وشخصيته وكفاءته باعتباره المحرك الأساسي لنشاط المقاولة والفاعل الرئيسي فيها، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسعى جاهدة للعمل عل اكتشاف احتياجات المستهلكين وتقديم السلع والخدمات، وتخفيف من المشاكل الاجتماعية من خلال ما توفره من مناصب شغل، مما يقضي على وقت الفراغ الذي يمارس فيه أفراد المجتمع سلوكات تؤدي إلى الانحراف والفساد الاجتماعي، وبالتالي استغلال طاقات هؤلاء لإفادة المجتمع لا الضرر به، كما تعمل على تقوية العلاقات الاجتماعية لأن الاتصال المستمر بين المؤسسات وعملائها وزبائنها يتم في جو من الود والتآلف والعمل على استمرارية مصالح الطرفين وتحقيق المنافع المشتركة، مما يسهل التعامل ويزيد الترابط الاجتماعي بينهم، والمساهمة في امتصاص البطالة وهذا ما أكده المبحوث رقم (1)"القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الحل الوحيد لامتصاص البطالة وتوفير فرص عمل جديدة" (مقابلة رقم 01، يوم 2018/03/20: على الساعة 10:15) انه تفكير يبدو اجابي اتجاه المقاولاتية، وفكرة التحرر من الراتب، والتفكير في التحول نحو رب العمل، وصاحب الثورة، وهذا ما تسعى المقاولاتية عن طريق تشجيع الابداع والابتكار وتسهيل العقبات امام صغار المستثمرين الى ترسيخه لدى الشباب، وهنا يمكن القول ان الشاب الجامعي في تيسمسيلت يفكر بجدية في ولوج عالم الاستثمار لكن تبقى الإمكانيات، خاصة المرافقة هي العائق الاساسي امام طموحه، فالسوق المحلية تعرف نوع من التخمة نتيجة منح الموافقة لعدة مشاريع متشابهة دون ادنى دراسة للسوق ولاحتياجاته، وهذا ما اثر سلبا على الاستثمار، حيث اصبح العديد من صغار المستثمرين مثقلا بالديون وتراكم الضرائب، مع توقف مشروعه نظرا لعدم جدواه في السوق.

فالتنمية الاجتماعية وتوزيع الثروة بهدف تحقيق التوازن لعملية التنمية الاقتصادية في مجالات (صناعة، تجارة، خدمات، مقاولات) وإزالة الفوارق الإقليمية الناتجة عن تركيز الأنشطة الاقتصادية في المناطق الكبرى، فقد ركزت على الشباب خصوصا إذا كانت لديهم مؤهلات عالية ومتميزة، فالشباب المقاول هو الممارس للمقاولاتية والمقاولة هنا هي قضية تكوين هؤلاء المقاولين في ميدان إدارة وتسيير المؤسسات، فقد يكون هؤلاء حاملين لشهادات جامعية ومؤهلات عالية ولكن المفارقة السوسيولجية أنهم يفتقدون لمهارة الإدارة وللخبرة وكما يقال"ا لإدارة علم وفن" فقد كانت سابقا تركز على الرجل والآن على المرأة فقد أثبتت جدارتها ومهاراتها القيادية رغم ما تواجهه من تحديات نابعة من الثقافات مختلفة وعادات اجتماعية مقدسة تقف كعائق أمام طموحها في المجتمعات المتخلفة على الخصوص"(ريم لونيس،2014-2015، ص20)، فالشباب اليوم بعد أن فقد الثقة في التوظيف عن طريق الشهادة أصبح يبحث عن بديل لخلق الثروة بعيدا على كل ما يتعلق بالشهادة الجامعية مع العلم أن هناك قدرات عالية يمتلكها الشباب وطلاب الجامعة لكن الظروف في كثير من الحالات غير مناسبة لتهيئة بيئة الاستثمار. وهنا يمكن الاشارة الى اهمية البيئة والمحيط، في مدى جودة المقاول، وامكانية تحوله الى مستثمر محترف او ريادي، حيث ان واقع المجتمع الجزائري الاتكالي والباحث عن تحقيق اهداف دون اي جد وعمل، والمرتهن بالدولة وبفكرة الحصول على المساعدة منها، نجده قد انتقل الى المؤسسة الصغيرة التي استحدثت من اجل تقويض المجتمع الريعي، وهنا يمكن القول ان تقويض الريع يقتضي اصلاح عميق يمس البنية الثقافية للمجتمع، حيث يرى نجيب اعميرة ان خصوصية المؤسسة اليابانية راجعة لخصوصية المجتمع الياباني(نجيب أعميرة، 2007/2006، ص209)، وبالتالي فان خصوصية المقاولة الجزائرية من خصوصية المجتمع الجزائري، فشباب تخلص من عقلية الراتب، لكن لم يتحول فعليا الى عقلية الاستثمار الجاد او واسع الافق.

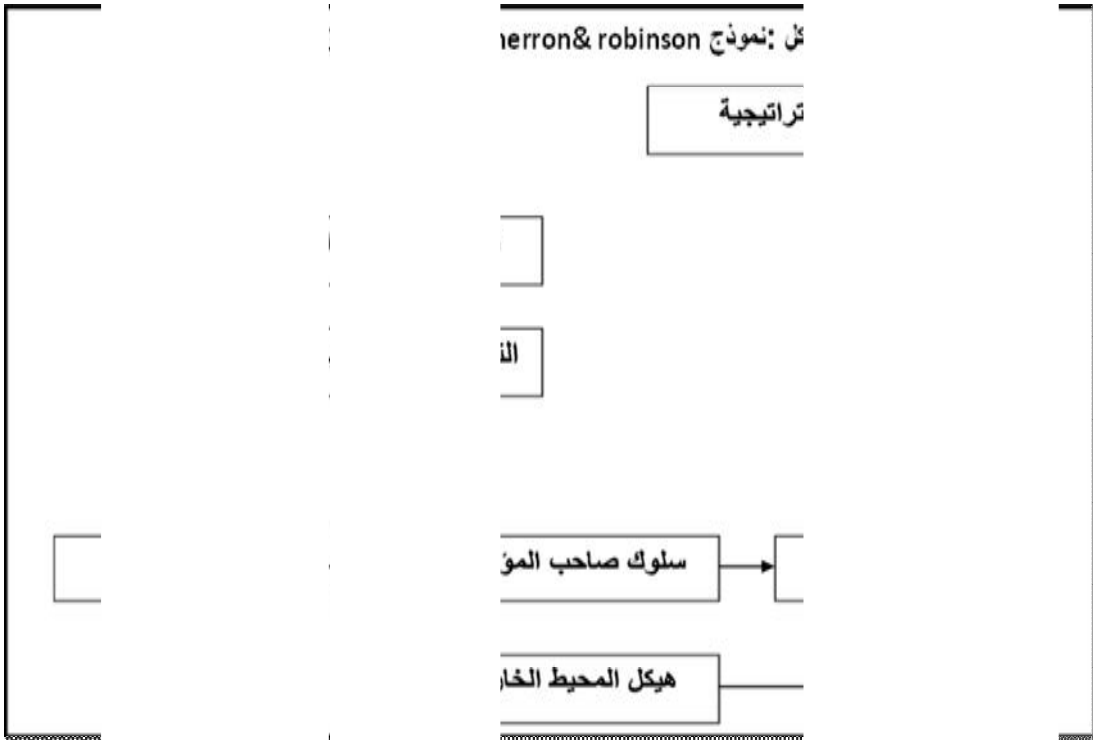

جدول المعايير الشخص

	السن	المـ التـ	ص
	23	م2	عمال
	26	م2	تية
	26	م2	صناعي
	21	م1	عمال
	23	م2	عمال
	23	م1	عمال
	24	م2	عمال
	29	م2	ت
	25	م1	تية
	24	م1	تية
	22	م1	عمال
	30	م2	صناعي
	22	م1	تية
	31	م2	تية
	42	م1	صادي
	23	م1	صادي
	22	م1	صناعي
	22	م1	صناعي
	25	م2	تية
	24	م2	تية
	26	م1	صادي

الخاتمة:

من خلال ما تم التطرق اليه، نستطيع القول ان هناك نوعا من التناقض بين مخرجات الجامعة الجزائرية، وبين متطلبات سوق العمل، الذي اصبح مقتصرا على الجانب الخدماتي، اي غياب اقتصاد منتج، وبذلك تشبعت القطاعات الإدارية بالموظفين والعمال، واصبحت غير قادرة على استقطاب المزيد من الموظفين، بينما حافظت الجامعة على نسبة مخرجاتها، وهذا ما ادى الى التفكير بجدية في الانتقال نحو الاستثمار وخلق فرص عمل ذاتية، اي تعتمد على مبادرة الفردية، وتهدف بالأساس الى خلق الثورة، وهذا ما اصبح يميل اليه خرجوا الجامعة اليوم، بسبب تراجع قدرات الدولة في التوظيف، وفي نفس الوقت محدودية دخل الموظف، وعدم قدرته على الارتقاء الاجتماعي والاقتصادي، وهنا اصبحت المقاولاتية وما توفره من فرص عمل وتحريك عجلة الاقتصاد، بديلا مناسبا لمئات المتخرجين سونيا من الجامعة، خاصة تلك التخصصات التي يمكن اقتحام سوق العمل من خلالها، وخلق مشاريع قابلة للتطوير، كونها تنتج ما يحتاجه المجتمع، ويمكنها البقاء والارتقاء، خاصة في ظل وجود مؤسسات مالية حكومية، تحتضن هذه المشاريع وترافقها، وتمولها، وقد تساعدها حتى على تسويق منتجتها، هي فكرة اصبحت تجلب الشباب، وتشجعهم على دخول عالم الاستثمار، والتخلص من عقلية البحث عن الوظيفة وانتظار الراتب الشهري، الى البحث عن كيفية ملائمة، لخلق الثورة، والتحول نحو تأسيس مؤسسات اقتصادية، تعمل على توفير مناصب عمل، وهذا ما يستدعي التشجيع من طرف الدولة، وخاصة الجامعة، من خلال ربط مشاريع تخرج الطلبة، خاصة في العلوم الاقتصادية والعلوم تقنية، بما يتطلبه المجتمع، وبما يمكن تجسيده في شكل مشاريع قابلة للحياة والاستمرار، حيث من الضروري ربط الطلبة بمؤسسات اقتصادية، من خلال المواضيع التي يتناولونها في مذكرات الماستر ورسائل الدكتوراه، كحل مشاكل اقتصادية لشركة ما، او تطوير برنامج

صناعي معين، او المساعدة على التسويق الالكتروني، حيث تشهد التجارة والاقتصاد عموما اقبالا واسعا على التسويق الشبكي، اذ يمكن القول ان هناك ملامح اولى واولية قد بداة تتشكل للمقاول الجزائري، بعيدا عن المفهوم الكلاسيكي المتمثل في قطاع البناء، حيث اصبحت المقاولاتية نشاط اقتصادي واستثماري يمثل بديلا للاقتصاد العمومي، وشريك يمكن ان يخفف عن الدولة الاعباء الاقتصادية، ويساهم بدرجة كبيرة في تثمين الابحاث الجامعية، وربط الجامعة بصفة عامة بمحيطها، الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي.

قائمة المراجع :

المؤلفات:

1. أحمد المصري، (1995)،إدارة شركات المقاولات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، القاهرة.
2. إسماعيل قيرة واخرون، (بدون سنة)، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.
3. حسين عبد الفتاح،(1988)،التجديد والمقاولة ممارسات ومبادئ، عمان ،الأردن
4. علي الكنز واخرون (1998)، المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الراسمالية الجديدة، مركز البحوث العربية، بدون طبعة، جمهورية مصر العربية
5. محمد بشير، (2017)، الثقافة والتسيير في الجزائر- بحث في تفاعل الثقافة التقليدية والثقافة الصناعية، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون طبعة، الجزائر.
6. نادية فضيل، (2001)، القانون التجاري الجزائري الأعمال التجارية، التاجر، المحل التجاري، ط1،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

الأطروحات:

7. بدراوي سفيان، (2015/2014)، ثقافة المقاول لدى الشباب الجزائري المقاول دراسة ميدانية بولاية تلمسان، رسالة دكتوراه ل- م- د علم الاجتماع التنمية البشرية، جامعة تلمسان، الجزائر.
8. الجودي محمد علي، (2015/2014)، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة، رسالة دكتوراه، جامعة بسكرة.
9. ريم لونيس،(2014-2015)،المعوقات الاجتماعية للممارسات المقاولاتية في الجزائر دراسة حالة لمؤسسة الكبرى الصناعية، لنيل شهادة الماجستير، علوم التسيير.
10. كرفوف سيد علي، (2015-2016)، أثر خصائص المقاول على نمو المؤسسة ودراسة حالة عينة من مقالات ولاية معسكر.
11. نجيب أعميرة (2007/2006)، المقاولة والثقافة دراسة في عملية التحديث بالمغرب، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه دولة، علم الاجتماع، جامعة سيدي امحمد بن عبد الله، فاس، المغرب الاقصى.

المقالات:

12. بدوي احمد موسى، (2009)، بحث في نظرية الممارسة لدى بيير بورديو، مجلة إضافات، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 08، لبنان.

المحاضرات:

13. صندرة السايبي (2015/2014)، محاضرات في انشاء المؤسسة، جامعة قسنطينة، الجزائر